عنه بعدما ادى عن نفسه وعتق صح الاداء وان كان بغير اذن المولى لم يرجع عليه لانه
تطوع به وان كان فلما ادى عنه قال ادى عن نفسه ما عليه فظرف فان لم يعلم السيد انه
يؤدي عن نفسه عن غيره كانه اعتقه ولا يؤدي كسب المولى اليه فان الاداء لا يصح لانه انما اذن ليكون
تعيير اذن المولى عنه فيكون هبة او اداء فيكون قرضا وليس للمكاتب ان يقرض ولا يهب من غير اذن
سيده واما ان كان اداه بغير اذن السيد وكانه قال ادى هذا او ادى به مكاتبه عن رقبتي فقبضه منه هل
يصح الاداء على قولين في هذه المكاتب باذن سيده فان قلنا لا يصح لم يصح الاداء فان كان قد دخل على
هذا المؤدى شيء لسيده قاصه به وان ساطالبه
واحد فان لم يرجع به وادى ما عليه فهل يقع الاداء عن المولى عنه ظاهر ما قاله انه يقع عنه
لانه منع من الاداء عن غيره لاحل رقبته فاذا زال المانع وقع الاداء عنه ومن اصحابنا من قال لا يقع الاداء
عنه لانه وقع فاسدا فلا يصح حتى يستأنف ويؤديه هبة باذنه فعلى هذا يصح الاداء عن
اداء عنه فان كان بغير اذنه لم يرجع عليه وان كان باذنه رجع عليه ان كان موسرا بقدر فان كان اداء عنه ما
بقي عليه فقد عتق ويرجع عليه ان كان موسرا وان كان معسرا انظره الى ميسرة وان كان اداء بعض
ما عليه وطالبه به فقد حل عليه نجم للسيد وليس معه ما يفكها فانه يقدم دين المكاتب ليعتق
احدهما ان السيد اذا عجز عليه حتى رجع الى رقبة العبد والمكاتب ليس لحقه بد ان يرجع الله الثاني
ان دين المكاتب لا يمكن اسقاطه وحق السيد غير لازم في حق مكاتبه فان اراد ان يرجع نفسه وسقط
عنه دين السيد مسئلة قال والاخوان يحمل بعضهم عن بعض المكاتبة فان شرط ذلك عليهم فالكتابة
فاسدة وجملته انه اذا كان جماعة كتابة واحدة فعلى احد القولين يصح الكتابة ويكون العوض
مقسوطا على قدر قيمتهم فاذا ادى واحد منهم قدر ما قسط عتق وقال مالك واحمد حسنة كل
واحد منهم ضامن جميع المال فاذا ادى بعضهم شاء او لا يعتق واحد منهم الا اذا جمع المال وحتى عتق كل
انه قال ادا اصبح واحد منهم عن الاكساب مع القدرة اجبره الحاكم على الاكتساب وان اعتق
السيد واحدا منهم هل الاداء فان كان مكتسبا لم يعتق لانه يصير للباقين وان كان غير مكتسب
يعتق فاخذ لهما ان الكتابة واحدة بدليل انه لو صح ان يعتق واحد منهم بقدر حصته

دون الباقين واذا كانت الكتابة واحدة لم يحصل العوض الا اذا جميعهم كالكتابة الواحدة ودليلنا ان عقد
معاوضة مطلقة فاذا كان في احد الطرفين اكثر من واحد لم يلزم الواحد جميع المال كالبيع ولانا لم
اذا شرط في البيع ضمان احدهما عن الاخر لم يكن شرطا فاسدا وما ذكروه من انهما كانا واحدا فلا
نسلم ويجوز ان يقال احدهم ملكه والباقي للواحد اذا قدر في مقابلة عتقه وهاهنا في مقابلة عتق
ما حصته اذا ثبت هذا فان شرط عليهم في العقد ان كل واحد منهم ضامن على الباقين كانت الكتابة فاسدة
وعند مالك وابي حنيفة صحيحة لان عقد الكتابة معهم ودليلنا ان كل شيء على اصل احدهما
ان مال الكتابة لا يصح ضمانه لانه ليس بلازم ولا يؤول الى اللزوم فلا يصح ضمانه كما لو قال ادى الي
الفا فاخر ولان الجعل لا يصح ان يضمنه والمال في المكاتب لا يصح ان يضمن بدليل انه لا يصح ان يضمن عن حر ولا
عن مكاتب ليس معه في عقد كتابته فكذلك مع معه في العقد وقد دللنا على فساد الاصل الذي بنوا عليه
فاذا وان كانت عقد كتابته فاسدة فاذا عتق رجع السيد عليه بقيمته يوم عتق ورجع على السيد بما ادى
وانما كان له الفضل رجع بالفضل الذي اخذه وجملته ان الكتابة الفاسدة يقع الكلام فيها في ثلاثة فصول
احدها انها حائزة من الطرفين والمراد بذلك ان السيد والمكاتب اذا وقع منهما ما يقع في الكتابة الصحيحة
لم يجبر عليه والسيد لا يطالبه بحكم الصفة المعلقة بملكه لان الصفة المجردة وقد بينا الفرق بينهما
فيما مضى ولان السيد لم يرض بملك الصفة الا ان يسلم له العوض المسمى فاذا لم يسلم له كان له ابطالها
وحالف الكتابة الصحيحة لان العوض سلم له فكان العقد لازما والمكاتب السيد اذا لم يعجز السيد لم يملك
فسخ البراءة ولا يعتق بذلك لان المال غير واجب في العقد على الكتابة الصحيحة وحكم هذا حكم الصفة
المجردة وهي اذا قال اذا اديت الي الفا فانت حر فابراه من المال لم يصح البراءة لان العبد اذا ادى
المال الله عتق لوجود صفة العتق كما اذا قال اذا اديت الي الفا فانت حر صفة مجردة واذا ادى الله عتق
الرابع ان السيد اذا مات بطل الصفة واذا ادى الى ورثته لم يعتق لان الصفة لا تجب الا بالله وحكي عن ابي
حنيفة واحمد انها لا تبطل بموت السيد واذا ادى الى ورثته عتق كما اذا ادى اليهم في الكتابة الصحيحة ودليلنا
ان هذا العقد جاز من الطرفين ولا يؤول الى اللزوم فبطل بالموت كالوكالة وكالكتابة الصحيحة ولانها
لازمة من جهة السيد والخامس انهما اذا اختلفا في العدد فمنه وعلى السيد فما ادعاه فمن كان له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)